(الأعلام المركبة تركيبًا مزجيًّا)

آراء النحاة:

ضابط المركب المزجي هو كل اسمين ضم أولهما إلى الثاني وجعلا اسمًا واحدًا لا عن طريق الإضافة ولا الإسناد وذلك نحو حضرموت ومعد يكرب، وبورسعيد.

ويفهم من ذلك أن شرطه العلمية، وأن لا يكون تركيبه عن طريق الإضافة ولا عن طريق الإسناد. فبدون هذين الشرطين يُصرف الاسم ما لم توجد علة أخرى مانعة.

وقد سماه سيبويه «باب الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس»[1].

وسماه المبرد باب «الاسمين اللذين يُجعلان اسمًا واحدًا نحو:

حضرموت، وبعلبك، ومعد يكرب»[2].

ويقول: «اعلم أن كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا على غير جهة الإضافة فإن حكمهما أن يكون آخر الاسم الأول منهما مفتوحًا، وأن

---

(١) سيبويه ٢/ ٤٩.

(٢) المقتضب ٤/ ١٠ وانظر الأصول ٢/ ٩٤.

يكـون الإعـراب في الـثاني. فـنقول: هذا حضرموتُ يا فتى، وبعلبك فاعلم وكذلك رامهرمز»[1].

وضـابطه كـما قلـنا كـل اسـمين جعـلا اسـمًا واحـدًا لا بالإضـافة ولا بالإسـناد بتنـزيل ثانـيهما مـن الأول منـزلة هـاء التأنـيث كبعلـبك ومعـد يكـرب[2] وحكمـه كما قلنا هو المنع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي. حـيث جُعـل الاسـمان اسـمًا واحـدًا وأُعطيا حكم الاسم الواحد على الرأي المشهور.

علّة المنع:

ويقول سيبويه في علة منعه من الصرف: «وإنما استثقلوا صرف هذا؛ لأنه لـيس أصل بناء الأسماء، يدلك على هذا قلّته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كـل من كان من أمته ما لزمه، فلما لم يكن هذا البناء أصلًا ولا متمكنًا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي»[3] . فسبب المنع عنده هو جعل الاسمين اسمًا واحدًا بالمزج وهذا يُعـدّ خـروجًا عـن الأصـل، والاسـم الحاصـل من مزج الاسمين يُعَدّ فرعًا بالنسبة للأصل وهو الاسمان قبل مزجهما. وقلنا في بداية الكلام عن أسباب مـنع الاسـم، إن الاسم لا يمنع إلا إذا كان على حال يُعد فرعًا بالنسبة لغيره فمثلًا التأنيث فرع التذكير، والعجمة فرع العربي، والتركيب فرع الاسم غير المركب والاسم المزيد بالألف والنون فرع للخالي منهما وهكذا.

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٢٠.
(٢) الهمع ١/ ٣٢، وانظر الصبان ٣/ ٢٤٩.
(٣) سيبويه ٢/ ٥٠.

ومثل هذا الرأي نجده عند أبي إسحاق الزجاج حيث يقول:

«وإنما منع الصرف لأنه معرفة وأنهما اسمان جعلا اسمًا واحدًا وليس ذلك في الأسماء التي تدلُّ على النوع نحو «رجل وفرس» فلما خرج عن بنية أصول الأسماء وجعل معرفة منع الصرفَ كما منع «حمزة وطلحة» الصرف لأنك ضممت الهاء إلى «طلح وحمز»[1].

بينما نرى جماعة أخرى من العلماء يذهبون إلى أن علة المنع في المركب المزجي أن الاسمين جعلا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التأنيث كما ذهب إليه المبرد في قوله: «ولا يصرف (أي المركب المزجي)، لأنهما جعلا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التأنيث؛ لأن الهاء ضمت على اسم كان مذكرًا قبل لحاقها، فترك آخره مفتوحًا، نحو: حمزة وطلحة»[2].

ويقول ابن السراج في موجزه: «الاسمان اللذان يجعلان اسمًا واحدًا الأول منهما مفتوح والثاني بمنزلة ما لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة شُبّه بما فيه الهاء، وذلك نحو: حضرموت وبعلبك ورامهرمز ومارسرجس»[3].

ويقول في الأصول: «وهو شُبّه بما فيه الهاء؛ لأن ما قبله مفتوح كما أن قبل الهاء مفتوح، وهو مضموم إلى ما قبله كما ضمت الهاء إلى ما قبلها»[4] فسبب المنع عندهم هو أنهم شبهوا ضم الاسم الأول إلى الاسم

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٢.
(٢) المقتضب ٤/ ٢٠.
(٣) الموجز ٧٣.
(٤) الأصول ٢/ ٩٤، وانظر حاشية الصبان ٣/ ٢٤٩، والتصريح ٢/ ٢١٦.

الثاني، بضم تاء التأنيث إلى الاسم المجرد منها فكما أن التاء بجانب العلمية تَمْنع الاسم من الصرف كما في «فاطمة وطلحة وحمزة» فكذلك الاسم المركب تركيبًا مزجيًّا.

وتبعهم السيوطي وبيّن أوجه الشبه بين التاء وعجز المركب فقال: «ويمنع مع العلمية لشبهه بهاء التأنيث في أن عجزه يُحذف في الترخيم كما تُحذف، وأن صدره يُصغّر كما يُصَغَّر ما هي فيه ويُفْتح آخره كما يُفْتح ما قبلها»[1].

فوجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه:

١- الوجه الأول: أنه عند الترخيم تحذف تاء التأنيث فنقول: يا فاطمَ على لغة من ينتظر، ويا فاطمُ على لغة من لا ينتظر كما يحذف عجز المركب فنقول: يا معدي.

٢- الوجه الثاني: أن التصغير في المؤنث بالتاء يشمل ما قبل التاء فنقول في «حمزة وطلحة حميزة وطليحة». كما أن التصغير في المركب يشمل الصدر فنقول في « حضرموت » « حضيرموت ».

٣- أما الوجه الثالث: فهو أن الحرف الذي قبل تاء التأنيث مفتوح، كما أن آخر الصدر مفتوح على الرأس المشهور فنقول رامهرمز وحضرموت وبعلبك.

ولأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي رأي في هذا الموضوع فبيَّن أنّ المركّب امتنع للعلمية والتركيب، وأنه امتنع عن التنوين للاستغناء عنه

---

(١) الهمع ١/ ٣٢.

«لأنه قَلّما يضاف اسم مركّب فيُقال: بعلبك زيد. فلما قلّ ذلك استغنى عن التنوين، وما لا يُنون لا يُخفض أبدًا مع أنه غير مَنقول من شيء كان منونًا قبل التّسمية فهو كالأعجمي والمُرتجل»[1].

فقد بيَّن أنه أعطى المركّب حُكم الممنوع من الصرف لاستغنائه عن التنوين لأنه قليل الإضافة، ومتى امتنع عن الإضافة امتنع عن التنوين، فقد ربط بين الإضافة والتنوين وأنّ ما لا يضاف ولا يُنون، والتنوين والإضافة هما محورا باب الممنوع من الصرف.

القول في الأسماء المركّبة:

الرأي المشهور هو أن يُجْعل الاسمان اسمًا واحدًا ويُترك الاسم الأول على حاله من الحركة أو السكون ولا ينظر إليه على أنه اسم على حدة بل يُنظر إليه على أنه جزء من كلمة غير مستقل عن الجزء الآخر، ويجري الإعراب على الجزء الثاني فيعرب إعراب الممنوع من الصرف فيرفع بالضمة ويُنصب بالفتحة نيابة عن الكسرة.

ولكن هناك رأي بإضافة الجزء الأول إلى الثاني، فيكون الأول معربًا مضافًا غيرَ ممنوع لإضافته، ويكون الجزء الثاني مضافًا إليه ثم ينظر إليه فإن كان مما يستحق الصرف صرف نحو «بك» في قولنا «بعل بك» وإن كان مما يستحق المنع مُنع مثل «رام هرمز» لأنه اسم أعجمي فهو ممنوع للعلمية والعجمة.

قال سيبويه: «وذلك نحو حضرموت وبعلبك، ومن العرب من

---

(١) أمالي السهيلي.

يضيف«بعل إلى بك» كما اختلفوا في «رام هرمز» فجعله بعضهم اسمًا واحدًا وأضاف بعضهم «رام» إلى «هرمز» وكذلك «مارسرجس» وقال بعضهم: «مارسرجس لا قتالا».

وبعضهم يقول في بيت جرير:

لقيتم بالجزيرة خيل قيس فقلتم مارسرجس لا قتالا[1]

فالشاهد أن الشاعر نظر إلى كلمة «مارسرجس» على أنها كلمة واحدة وجعل الإعراب على آخر الجزء الثاني ممنوعًا من الصرف للعلمية والتركيب، أما في الرأي الآخر فقد أضاف «مار» إلى «سرجس» ومنع سرجس للعجمة والعلمية.

وأما «معد يكرب» ففيه لغات منهم من يقول «معد يكرب» فيضيف ويصرف ومنهم من يقول «معد يكرب» فيضيف ولا يصرف بجعل «كرب» اسمًا مؤنثًا. ومنهم من يقول «معد يكرب» فيجعله اسمًا واحدًا[2] وجاء في شرح المفصل: «وأما معد يكرب ففيه الوجهان التركيب والإضافة فإن ركّبتهما جعلتهما اسمًا واحدًا وأعربتهما إعراب ما لا ينصرف فتقول «هذا معد يكربُ ورأيت معد يكربَ ومررت بمعد يكربَ» كما نقول: هذا طلحةُ ورأيت طلحةَ ومررت بطلحة».

وإذا أضفت كان لك في الثاني منعُ الصرف وصرفُه، فإذا صرفتهَ اعتقدتَ فيه التذكير، وإذا منعتَه الصرف اعتقدتَ فيه التأنيث[3].

إذن ففي «معد يكرب» ثلاث لغات:

---

(١) سيبويه ٢/ ٤٩- ٥٠ وانظر المقتضب ٤/ ٢٣وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠٢.

(٢) سيبويه ٢/ ٥٠، ما ينصرف ص١٠٣، الموجز٧٣-٧٤، الأصول ٢/ ١٤-١٥. المفصل٢ / ٦٥.

(٣) المفصل ٢/ ٦٥، وانظر حاشية الصبان ٣/ ٢٥٠.

١) الأولى جعلهما اسمًا واحدًا ممنوعًا من الصرف للعلمية والتركيب.

٢) أن يضاف «معدي» إلى «كرب» على أنه مذكّر.

٣) أن يضاف «معدي» إلى «كرب» ويمنع «كرب» من الصرف إذا اعتقدنا فيه التأنيث فيكون ممنوعًا للعلمية والتأنيث.

ويرى المبرد أن النظر إليهما على أنهما اسم واحد أجود من الإضافة؛ لأن الإضافة إنما حقها التمليك، نحو قولك: «هذا غلام زيد، ومولى زيد» فيكون موصولًا بزيد ببعض ما ذكرنا، أو تضيف بعضًا إلى كل نحو قولك: هذا ثوبُ خَزٍّ وخاتَمُ حديدٍ، ونحو ذلك. وأنت إذا قلت: «حضر موت» فليس «حضر» شيئًا تضيفه إلى «موت» على شيء من هذه الجهات. وإنما صلحت فيه الإضافة على بعد؛ لأنه على وزن المضاف؛ لأنك ضممت اسمًا إلى اسم كما تفعل ذلك في الإضافة»[1].

فحق هذه الأسماء أن نعتبرها اسمًا واحدًا ونُجري عليها الأحكام لأنها وجدت هكذا فإن العربي لم يجمع كلمتين ومزجهما ليخرج منهما كلمة واحدة. وإنما التركيب المزجي أمر تصوره علماء النحو لاطراد القاعدة ومهما يكن فالتركيب أجود وأقرب إلى الواقع من الإضافة؛ لأن الإضافة كما قال المبرد قائمة على معنى التمليك، أو إضافة الجزء إلى الكل، وليس شيء من هذه الأسماء فيه هذا المعنى والخلاصة أن الرأي المشهور في مثل هذه الأسماء هو أنها اسم واحد ولا يلتفت إلى

---

(١) المقتضب ٤/ ٢٤.

الجـزء الأول عـلى أنه جزء من الثاني الذي يكمله فهو على حاله من السكون أو الحـركة وتَجْـري الأحكام الإعرابية من رفع ونصب وجرّ على الجزء الثاني الذي يُنّزل منزلة تاء التأنيث في نحو«طلحة وحمزة» وقلنا إنه يجوز أن يضاف الجـزء الأول إلى الـثاني. وعلى هذا فالأول معرب غير ممنوع لأنه مضاف أما الجـزء الـثاني فينظـر إليه إن كان فيه علة مانعة منع الاسم من الصرف كما في «كـرب» الـذي قلـنا فـيه إنـه يمـنع للعلمية والتأنيث فنقول «معدي كرب» وكالعجمـة في «هرمـز» مـن قولـنا «هـذه رام هرمـز» فالعجمـة تمـنعهما من الصرف.

هـذا من جهة، ومن جهة أخرى يُنظر إلى الحرف الأخير من الاسم الأول فـإن كـان صحيحًا فإنه تظهر عليه الحركات الإعرابية من رفع ونصب وجر بالفـتحة حـسب مـوقعه مـن الإعـراب كما في «حضرموت»، «ورام هرمز» فالـراء والمـيم حـرفان صـحيحان مـن الممكـن أن تظهـر علـيهما الحـركات الإعرابية.

أمـا إن كـان الحرف الأخير من الجزء الأول معتلًا مثل «معدي» في «معد يكرب»، و«نيويورك» و«حادي شمر» فإن الحركات تقدر عليها.

هـنا نقطـة جديـرة بالوقـوف، وهـي أن المـنقوص يقـدر على يائه الضمة والكـسرة أمـا الفتحة فتظهر لخفتها فلِمَ لم يعامل أمثال «معدي» هذه المعاملة في حالـة النـصب كـأن نقـول مثلًا «رأيت معديَ كرب» شأنها في ذلك شأن القـاضي والداعـي والرامـي في قولـنا: «رأيـت القـاضيَ والداعِيَ والرامِيَ» فنرى ظهور الفتحة؟!

وأشـار سـيبويه إلى هـذه الـنقطة بقـوله: وسـألت الخليل عن الياآت لِمَ لَمْ

تُنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافًا وذلك قولك: «رأيت معد يكربٍ» واحتملوا أيادِيَ سَبًا. فقد: شبهوا هذه اليآت بألف مثنًى حيث عرّوها من الرفع والجر، فكما عرَّوُا الألف منهما عرَّوْها من النصب أيضًا فقالت الشعراء حيث اضطروا (وهو رؤبة):

سَوَّى مساحيهِنَّ تَقْطيطَ الحُقَقْ

وقال بعض السعْدِيّين:

يا دارَ هنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أثافيها

ونحو ذلك. وإنما اختُصّت هذه اليآت في هذا الموضوع بذلك لأنهم يجعلون الشيئين ههنا اسمًا واحدًا فتكون الياءُ غير حرف الإعراب فيسكّنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة نحو يا دَرْدَبيسِ ومفاتيحَ[1].

والشاهد في البيتين هو إسكان الياء في «مساحيهن» و«أثافيهن» عند الضرورة مع أن الأصل ظهور الفتحة لخفتها وإنما جاز ذلك عند الضرورة حملًا لها على أختها ألف المثنى وحيث إن الفتحة لا تظهر على الألف لسكونها فكذلك الياء.

ولهذا نرى في شرح المفصل أنه قال: «واعلم أن في «معد يكرب» شذوذين أحدهما: من جهة البنية لأنهم قالوا «معدي» بالكسر على زنة مَفْعِل والقياس مَفْعَل بالفتح نحو المرمى والمغزى وما اعتلت فاؤه يجيء المكان منه على مَفْعِل بالكسر نحو المورِد والموضِع فهذا وجه من الشذوذ.

---

(١) سيبويه ٢/ ٥٥.

والوجه الثاني (والذي نحن بصدده) سكون الياء من «معد يكرب» وهو في موضع حركة. ألا ترى أنك ركّبت فقلت: «هذا معد يكرب» كانت الياء بإزاء الراء من «حضرموت» واللامِ من «بعلبك» وكلاهما مفتوح.

وإذا أضفت كان ينبغي أن تسكن في موضع الرفع والجر، وتفتح في موضع النصب كما في سائر المنقوصة من نحو: هذا قاضِي زيد ومررت بقاضِي زيد، ورأيت قاضِيَ زيد، ولم يجز الأمر في معد يكرب كذلك بل سكنت في حال النصب كما سكنت في حال الرفع والجر؛ وذلك لأنهم شبهوها في حال التركيب وحصولها حشوًا بما هو من نفس الكلمة نحو الياء في «دردبيس» والياء في «عيضموز»[1].

الأعلام المختومة بويه:

نحو «سيبويه، عمرويه، خالويه» فالغالب أنها أسماء مبنية على الكسر رفعًا ونصبًا وجرًّا وتلزم حالة واحدة.

ولكن ذهب جماعة من العلماء إلى أنها ممنوعة من الصرف ولذا أدخلتها في هذا الباب، وإلا فحقها البناء.

يقول سيبويه: «وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجميّ وأنه ضربٌ من الأسماء الأعجمية وألزموه آخره شيئًا لم يُلْزَم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت.. وعمرويه عندهم بمنزلة

---

(١) المفصل ١/ ٦٦.

«حضرموت» في أنه ضُمّ الآخرُ إلى الأول. وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غيرُ منوّن»[1].

وجاء في المقتضب: «وأما قولهم «عمرويه» وما كان مثله فهو بمنزلة «خمسة عشر» في البناء إلا أن آخره مكسور، فأما فتحة أوله فكالفتحة هناك»[2].

فالمشهور في هذه الأسماء هو البناء على الكسر وقد جوّز بعض النحاة إعرابهَ إعرابَ ما لا ينصرف أما البناء فلأن «ويه» اسم صوت. وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين.. واعلم أن سيبويه لا يجوز فيه إلا البناء على الكسر، وأما الجرمي فجوّز إعرابه إعراب ما لا ينصرف قال أبو حيان: «وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسمًا واحدًا»[3].

فمذهب الجمهور في هذه الأسماء هو بقاؤها على حالها مبنية[4] على الكسر، وهو الصحيح إذ إنّ «ويه» صوت لا تظهر فيه الحركات الإعرابية.

المركَّب المزجي وحالتا التنكير والتصغير:

في الحقيقة أن للتنكير تأثيرًا في ظاهرة المنع من الصرف؛ لأن العلمية تدخل جزءًا أساسيًّا في الأعلام الممنوعة من الصرف بجانب ست علل تكلمنا عنها فإذا فُقدت العلمية من أحدها صرف الاسم، ومن هذه

---

(١) سيبويه ٢/ ٥٢-٥٣.
(٢) المقتضب ٤/ ٣١.
(٣) حاشية الصبان ٣/ ٢٥٠-٢٥١.
(٤) الارتشاف ١/ ٩٥.

الأعلام التي يؤثر التنكير في منعها المركب المزجي «وهو مصروف في النكرة كما تركوا صرف إسماعيل وإبراهيم، لأنهما لم يجيئا على مثال ما لا يصرف في النكرة كأحمرَ، وليس بمثال يخرج إليه الواحد للجميع نحو مساجدَ ومفاتيحَ وليس بزيادة لحقت لمعنى كألف حُبْلى، وإنما هي كلمة كهاء التأنيث فثقُلت في المعرفة إذ لم يكن أصلَ بناء الواحد؛ لأن المعرفة أثقل من النكرة»[1] فالمركب من الأقسام التي تلعب المعرفة دورًا أساسيًّا في منعها من الصرف وبزوالها يزول المنع لبقاء الاسم على علة واحدة خاصة باللفظ وهي التركيب المزجي. وهي لا تكفي وذلك بخلاف بعض الأقسام التي تمنع من الصرف ولا تؤثر المعرفة أو النكرة فيها مثل فيها مثل الوصفية والوزن «أحمر وأصفر - أبيض» ومثل صيغة منتهى الجموع «مساجد، مفاتيح، مصابيح» فمثل هذه الأصناف تمنع سواء كانت معرفة أو نكرة، إذ إنّ التعريف لا يدخل طرفًا في منعها من الصرف.

جاء في شرح المفصل: «فإن نكرته صرفته تقول: هذا حضرموت، وحضرموت آخر منعت الأول الصرف؛ لأنه معرفة، وصرفت الثاني لأنه لما زال التعريف بقيت علة واحدة وهو التركيب فانصرف»[2].

وفي التصريح جاء فصل ذكر فيه الأشياء التي تجعل غير المصروف مصروفًا منها (أن يكون أحد سببه) المانعين له من الصرف (العلمية ثم ينكر) فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو إما التأنيث أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الإلحاق المقصورة[3].

---

(١) سيبويه٢/ ٥٠.
(٢) شرح المفصل ١/ ٦٥.
(٣) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٧.

هـذا بالنـسبة للتنكـير. أمـا التـصغير فإنه لا يُزيل علة منعه ولذلك يظل المـركّب ممـنوعًا مـن الـصرف للعلمـية والتركـيب المزجي؛ لأن التركيب لا يـزول بالتـصغير بـل يظـل باقـيًا؛ ولأن المـركّب مـن الأسـماء التي تمنع من الـصرف مـصغرةً أو مكّـبرةً فنقول في «حضرموت وبعلبك ومعد يكرب». «حـضيرموت وبعيلبك ومعيديكرب» فالعلَم المركب ممنوع من الصرف مع وجود التصغير لبقاء علتي المنع وهما العلمية والتركيب المزجي.

* * *

الواقع اللغوي

هـذا النوع من الأعلام قليل الورود في الشعر العربي فمن خلال رجوعي إلى المـصادر الـشعرية التي اعتمدت عليها وقفت على سبعة أبيات، كل بيت فيه كلمة من هذا النوع، خمسة منها جاءت في كتاب «شرح أشعار الهذليين»، وبيـتان لـشاعرين مـن الجاهلـية وهمـا «امـرؤ القـيس» و«عنـترة» أما «امرؤ القيس» فقد جاءت عنده «بعلبك» في البيت التالي وهو قوله:

لقَـدْ أَنْكَرَتْنـي بعلـبكُّ وأهلُهـا وَلَابـن جُريح في قُرى حِمْصَ أَنكرَ[1]

وفـيه كلمـة أخـرى ممـنوعة من الصرف وهي «حمص» لأنها من الأعلام المؤنثة.

وأما «عنترة» فقد ذكر كلمة «خندريس» إذ يقول:

تطـوف علـيهم خَـنْدريس مُدامـةً تَـرَى حببًا من فوقها حين تُمْزَجُ[2]

خندريس: الخمر القديمة – معربة.

وأمـا الكلـمات التـي وردت في شرح أشعار الهذليين، فهي: «قسطنطين» وذلك في قول «أبي العيال»:

---

(١) ديوان امرئ القيس ٦٨.
(٢) ديوان عنترة ٣٥.

أقام لدى مدينةِ آل قسطنطينَ وانقلبوا[1]

ومنها «قيسرون» إذ يقول: «حبيب أخو بني عمرو بن الحارث»:

ولقد نظرْتُ ودون قومي مَنْظَرٌ مِنْ قَيْسَرُونَ فَبَلْقَعٌ فَسَلابُ[2]

وأما «حضرموت» فقد أوردها «أبو صخر الهذلي» في قوله:

حَدَتْ مُزْنَهُ من حَضْرَ مَوْت ضُجوعٌ له منها مُدِرٌّ وَحالِبُ[3]

وذكر «ساعدة بن جؤية» كلمة «شمنصير» حيث يقول:

مستأرضًا بين بطنِ الليتِ أيمَنُهُ إلى شَمَنْصيرَ غيثًا مُرْسَلاً مَعِجا[4]

* * *

(١) شرح الهذليين ١/ ٤٢٦.
(٢) شرح الهذليين ٢/ ٨٧٠.
(٣) شرح الهذليين ٢/ ٩٤٨.
(٤) شرح الهذليين ٣/ ١١٧٣.

الأعلام المركّبة تركيبًا مزجيًّا

عدد الأبيات ٧ أبيات موزعة على النحو التالي:

١	٥	أبيات	من شرح أشعار الهذليين
٢	١	بيت	واحد من ديوان امرئ القيس
٣	١	بيت	واحد من ديوان عنترة

وقد جاءت كلها ممنوعة من الصرف.

* * *